دراسة

الحقوق اللبنانية في حقول النفط والغاز

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 27 حزيران / يونيو 2022

الكاتب: زياد ناصر الدين – باحث في الشؤون الاقتصادية والطاقة

دراسة

الحقوق اللبنانية

في حقول النفط والغاز

الكاتب: زياد ناصر الدين – باحث في الشؤون الاقتصادية والطاقة

تاريخ الإصدار: 2022/6/27

حقول النفط والغاز اللبناني

تاريخيًا، صدر أول امتياز من المجلس النيابي ومن الدولة اللبنانية، بخصوص الحقوق البحرية عام 1938، وبالتالي، فإن موضوع النفط والغاز ليس موضوعًا مستجدًا وهذه الثروة موجودة. وحصل هذا الأمر عندما أعطي امتياز للبنان للتنقيب عن البترول في لبنان بشكل أساسي.

بدأ هذا التنقيب مع شركة عراقية، للمسح الجيولوجي عن الثروة النفطية، لها شركاء لبنانيون، بناء على معلومات كانت متوفرة في مركز ألماني أجرى دراسات حول ثروات الشرق الأوسط والتي أفادت بتواجد مصادر طاقة ثقيلة في لبنان. وبالفعل تم المسح في عدة مناطق لبنانية تشمل: تل ذنوب، يحمر، سحمر، القاع وعدلون.

مرحلة اكتشاف وجود الغاز والنفط برًا

مرحلة الخمسينات

وفي ذلك الوقت، وبحسب دراسة حول الموضوع، فإن أول بئر تم حفره برًا في لبنان كان عام 1953 هو بئر يحمر على عمق 2672 م، ومع تبين وجود غاز فيه، تم ردمه من دون معرفة السبب.

ثاني بئر تم حفره في لبنان عام 1960، في منطقة القاع، على عمق 2557 م، تبين وجود مصادر متنوعة من غاز ونفط، وكذلك تم ردمه من دون تبيان السبب.

كذلك بئر عدلون عام 1961 على عمق 2120 م، وبئر سحمر عام 1963 على عمق 1423 م، ومع اكتشاف وجود الغار فيهما، تم ردمهما. وهذه نقطة إضافية مساعدة لتقوية ملف البحر، ما يثبت وجود مواد نفطية وثروة الغاز في لبنان.

مرحلة السبعينات

عام 1972، صدر عن المجلس النيابي مرسوم بالمسح، شركة انكليزية spectrum، والتي عمل معها مستثمرين لبنانيين. حيث أن أول من عمل بمجال الغاز كمستثمرين وباحثين وأصحاب تخصص علمي في الغاز والبترول كانوا اللبنانيين في الشرق الأوسط.

في تلك المرحلة، ثبت وجود الغاز في البحر وبكميات كبيرة. بدأت الحرب الأهلية، بالتزامن مع بدء الثورة النفطية في العالم. وحيث كان الاهتمام بالنفط حينها على حساب الغاز كما ساد الحديث، بحسب تقرير في تلك الفترة.

مطلع القرن الواحد والعشرين

قررت الدولة اللبنانية البحث عن مصادر جديدة للطاقة، عام 2003، حيث أجري المسح بواسطة أهم الشركات التي تعادل أهم شركة تجري مسوحات ثلاثية الابعاد في قعر البحر (شركة PGSالنرويجية). هذه المسوحات أكدت وجود كميات مهمة وجديرة بالاستكشاف والتنقيب وهناك خرائط تثبت ذلك.

حتى عام 2007، كانت هيئة المسح الجيولوجي في الولايات الأمريكية تبحث عن المسوحات التي تستطيع من خلالها تأمين بدائل للغاز لأوروبا والعالم خارج القوة الروسية التي تمتلك 40% من احتياط الغاز في العالم، والقوة الإيرانية التي تمتلك 15 % من احتياط الغاز في العالم، أضف إليها 15 % من احتياط النفط العالمي.

كان الهدف من المسوحات في سواحل المتوسط التي أجريت خلال 4 – 5 سنوات، تأكيد وجود الغاز، الذي يتم العمل من أجله وتوظيفه سياسيًا. التقديرات الأولية أكدت وجود 122 ترليون قدم مكعب في ساحل المتوسط.

غاز المتوسط بديل الغاز الروسي والإيراني

تبلغ الحاجة الأوروبية من الغاز سنويا من 600 حتى ألف مليار متر مكعب، وهي تأخذ من روسيا 600 مليار متر مكعب من الغاز. وبالتالي، تكون قد أمنت بدائل لمدة مئة سنة، ما يعطي إمكانية المنافسة في العروض وبديل متحكم بالسياسة ويضرب مشروع أنابيب الغاز التي كان يجري العمل على تشيدها في أوروبا.

صدر تقرير لاحقًا تم سحبه مباشرةً، أن تلك الأرقام تمثل الاكتشاف الأولي في البحر، بينما عمق البحر يخفي ثروات مضاعفة قد تصل بحسب التوقعات إلى 256 تريليون قدم مكعب، وهو ما يمثل أكبر احتياط غاز في العالم موجود في سواحل المتوسط.

بالتالي، إن مسألة الغاز والنفط ليست مجرد خلاف لبناني داخلي، بل هي قضية عالمية. هذا ما يفسر أكثر من 120 زيارة لوفود أمريكية للبنان خلال عشر سنوات ليست هباءً بل بناء على أطماع ومعطيات.

وهنا، يمكننا الحديث عن وجود قاعدة روسية في سواحل سوريا في طرطوس لتحقيق أمن الطاقة والغاز في المنطقة.

الخلاف الحدودي في منطقة المتوسط

عندما نتكلم عن خلاف ترسيم الحدود، نحن نتحدث عن الخلاف الحدودي بين كل من قبرص وتركيا، تركيا واليونان وصولا للبيا، ومصر، ولبنان مع قبرص، لبنان وفلسطين المحتلة.

هم اعتقدوا أن لبنان هو الأضعف لاقتطاع الجزء الأكبر من الحقول دعمًا للاتجاه الذي تعمل عليه الولايات المتحدة.

عندما تأسست هيئة الطاقة والبترول في لبنان، عملوا على موضوع المسوحات، لا سيما شركة الشركة النرويجية PGS، ذلك لأن شركة Total تعمل على التنقيب واستخراج النفط والغاز حول العالم، في المناطق التي أجري عليها المسح، من قبل تلك الشركة النرويجية، وذلك لتأكدها من صحة مسوحاتها ثلاثية الابعاد. وهذا ما دفع بـ Totalللدخول في البحث حول الغاز اللبناني، لتأكدها من تواجده في الحقول المحاذية للشاطئ اللبناني.

إن المسوحات التي جرت في المناطق التابعة لفلسطين المحتلة كانت ثنائية الابعاد، على خلاف التي جرت في لبنان والتي تميزت بكونها ثلاثية الابعاد. حيث يحوي الحقل الذي يعتبر الأكبر قبالة فلسطين المحتلة المسمى ليفيثان على 10 تريليون قدم مكعب على أبعد تقدير، فيما يقولون إنه يحوي 13 و12 ترليون قدم مكعب. وهناك حقلي تمار وتانين قد يصل العدد الى 17ترليون قدم مكعب.

أمّا في مصر، فقد تمّ اكتشاف حقل "ظهر المصري"، وهو أكبر اكتشاف على الساحل المصري، الذي يحوي ما يقارب الـ 30 ترليون قدم مكعب. والمفاجأة حصلت عندما دخلت شركة توتال في مصر وقالت إنها غير مهتمة، وصرحت عن غياب احتمال وجود حقول غاز هناك، بينما دخلت شركة آني الإيطالية وصنعت هذا التحدي وصرحت عن وجود أكبر حقل غاز في سواحل المتوسط. وهنا، لا بد من طرح إشكالية واستفهام حول إدخال هذه الشركات (توتال الفرنسية وآيني الإيطالية ونوفاتك الفرنسية) بهذه الطريقة عبر تحالفهما معًا وعدم إفساح المجال للمنافسة والمناقصات وهذا السؤال برسم اللبنانيين بخصوص ما حصل في الحقل رقم 4.

وبحسبة بسيطة نجد أنه في مصر هناك 30 تريليون قدم مكعب فيما يوجد 17 تريليون في فلسطين المحتلة (الكيان المؤقت) وقبرص 10 تريليون (حقل أفروديت)، ما مجموعهم 57 تريليون قدم مكعب. وعليه فإن باقي الكمية الممسوحة من الغاز، والتي تساوي 122 تريليون بحسب التقديرات الأولية، سيبقى منها ما يعادل 65 تريليون، هي موجودة في الحقول بين لبنان وسوريا، والتي هي ضمن أقل تقدير، مناصفةً بينهما إن لم يكن للبنان الكمية الأكبر.

وعليه، فإن الكمية التي يتوقعها العدو الإسرائيلي في حقوله الأساسية وأهمها لفياتان هي 17 تريليون قدم مكعب أي ما يعادل 256 مليار دولار. فيما نحن لدينا الكمية المضاعفة في البحر دون البر، والتي قد يصبح مردودها المالي أعلى، لكن لبنان حتى اليوم لم يستفد من هذه الكمية الهائلة. إن ما حصل عام 2009 هو امتداد لخديعة 2007، في عهد فؤاد السنيورة، عندما قام القبارصة بترسيم الحدود مع الكيان المؤقت. حيث عملت الحكومة اللبنانية على التنازل وعدم الاعتراض على اختزال الحقوق اللبنانية لدرجة أن أصحاب الخديعة نفسهم قد تفاجئوا من ذلك المستوى من التنازل.

الخريطة رقم 1 التي صدرت في 2009 بعد اتفاق الخديعة، عن للعدو الاسرائيلي، عن مؤسسة بترويلم رايتس للكيان المؤقت، هذه الخريطة تشير إلى أن الخط 23 هو الخط المعتمد إسرائيليًا في أوكتوبر 2009، وبذلك يكون قد بدأ الاعتداء على الحقوق اللبنانية، لكنهم لم يكونوا يعتقدون أنهم يستطيعون الدخول إلى الخط 1 الذي حصل نتيجة التغافل اللبناني وعدم الردع والمطالبة بالحقوق عبر الدولة اللبنانية.

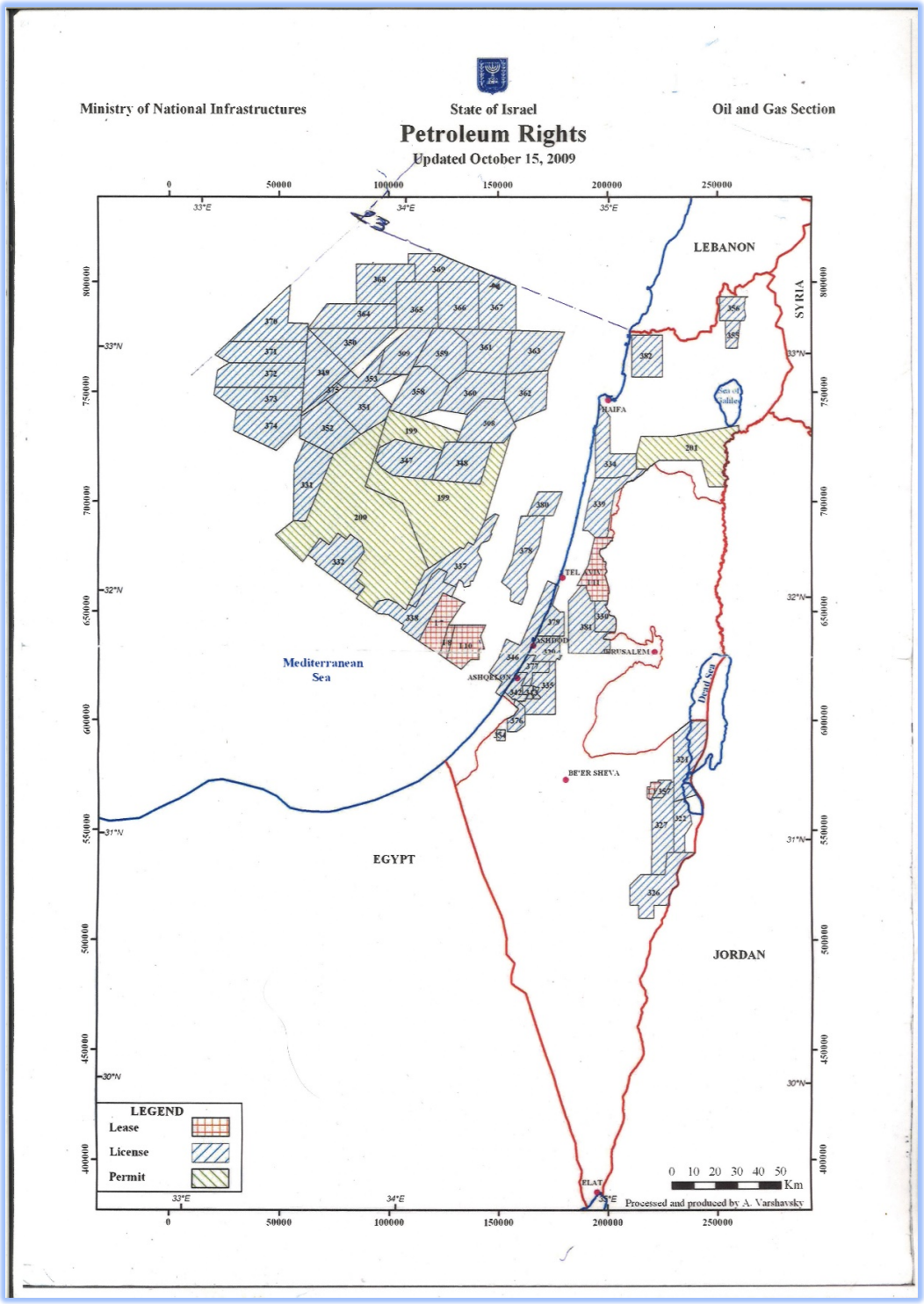

الخريطة رقم 2 صدرت على شكل رسمٍ دقيقٍ عن المكتب الهيدروغرافي البريطاني، يقول فيه إنّ للبنان الخط 29، وهذه الوثيقة التي صدرت قبل 2007 وتثبتت في ذلك العام. تقول هذه الوثيقة أن جزيرة تيخايلات، لا يمكن اعتبارها كجزيرة لصغر حجمها (20 – 50 م)، وبالتالي لا حقوق للكيان المؤقت يمكن له اغتصابها. فلا يمكن انطلاق من صخرة تختفي مع أمواج البحر في الشتاء.

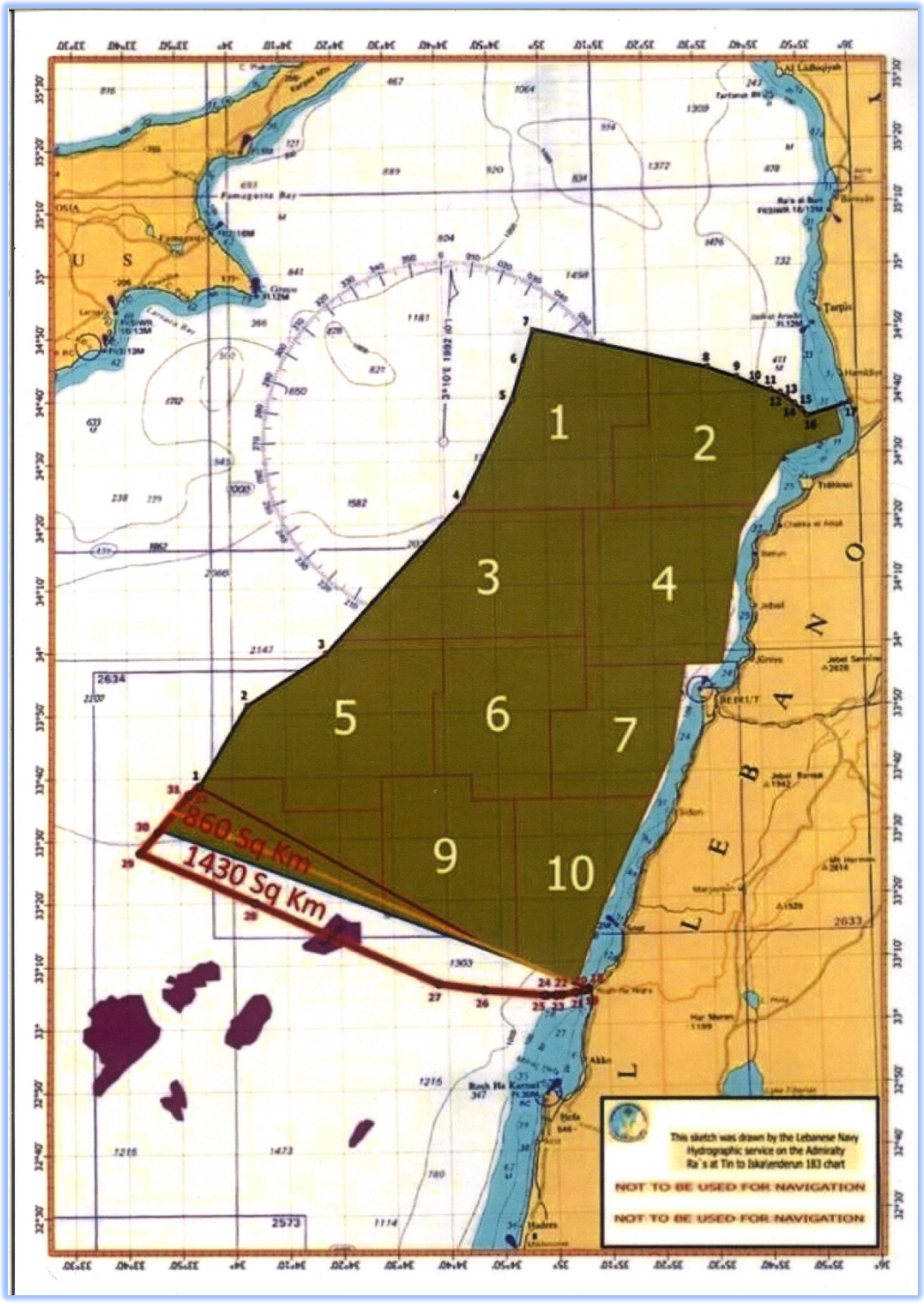

الخريطة رقم 3 تبرز نقاط القوة التي انطلق منها الجيش اللبناني في المفاوضات والتي تشمل:

- المسوحات التي أجريت خارجيا (الشركات الخارجية) ومسوحات الجيش اللبناني.
- معاهدة البحار والتي يشكل لبنان جزءًا منها.
- القوة القانونية التي يمتلكها لبنان أنه لا تأثير لجزر يمكن للإسرائيلي الانطلاق منها (تيخايلات).

هنا تظهر نقطة رأس الناقورة التي يجب الاستناد إليها في تلازم المسار البري والبحري، آخر نقطة برية على البحر تكسب لبنان 17 كلم مربع، وعدم اعتماد نقطة B1، وهذا ما يقوي نقطة لبنان التفاوضية. كي لا يتم خداع لبنان من قبل المفاوض الأمريكي هوكشتاين، فالخطوط وهمية على سطح البحر، أما الخطوط الحقيقية هي تحت البحر.

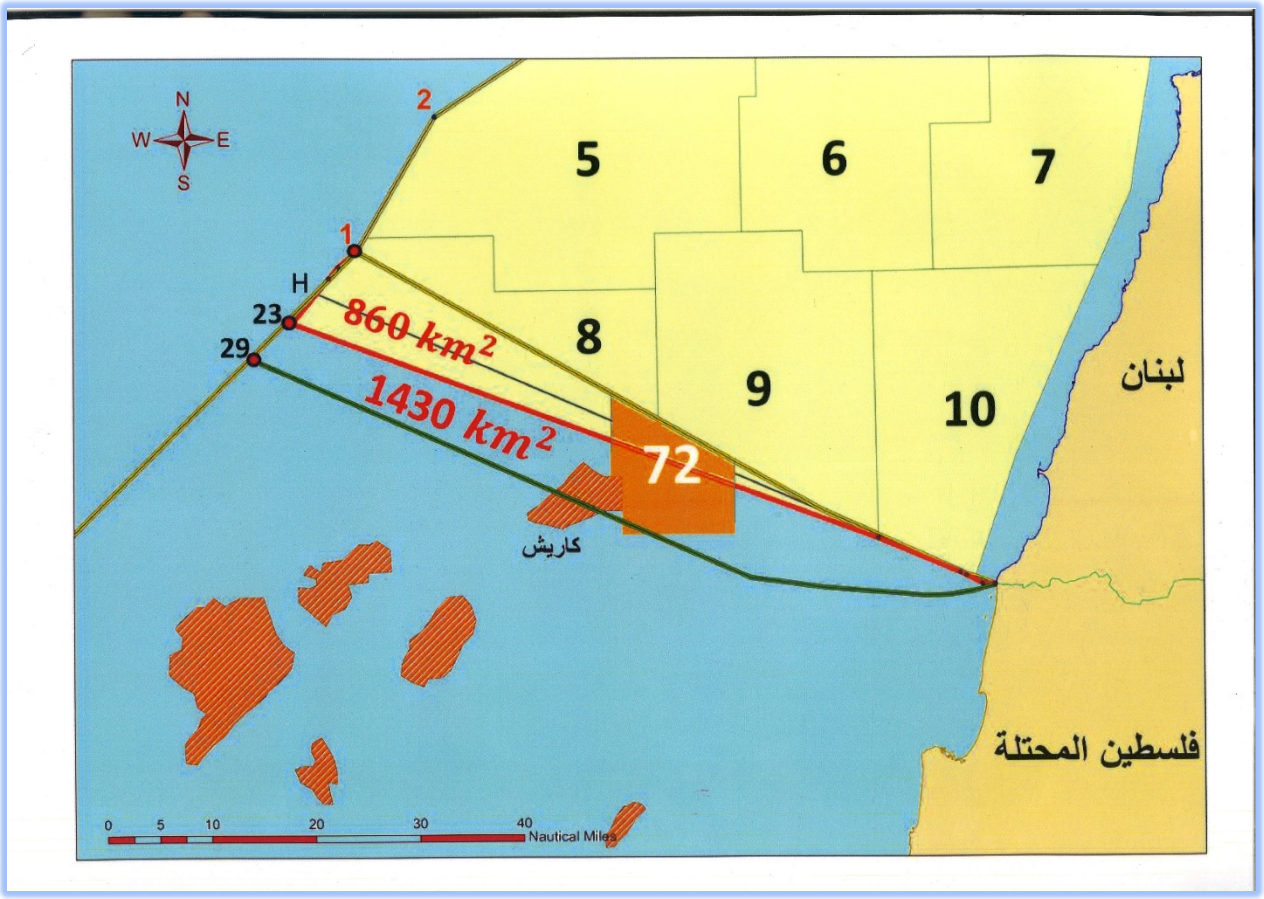

الخريطة رقم 4 تبرز مطمع العدو الإسرائيلي الذي لا يكتفي بكاريش فقط، بل في الرقعة 72 التي يتواجد فيها مخزون كبير بحسب المسوحات. نحن لدينا 1430 كلم^2 مربع داخل المنطقة المتنازع عليها مع الكيان المؤقت، فيما الـ 860 كلم^2 مبتوت فيها.

نقطة الانطلاق القوية لبنانيًا تكمن في تغير المعادلات اليوم: فهناك تأييد شعبي، تأييد قانوني، تأييد الجيش وتأييد المقاومة لنفطة الانطلاق في المفاوضات. حيث تغير المناخ الشعبي، ولم يعد أحد يتحدث عن خط 1 وخط 23، بل بات النقاش بين 23 و29. بينما يأتي مطمع العدو بالبلوك رقم 8 وبكاريش وبحقل قانا، لعدة أسباب تتعلق بالمسح والكمية والمفاوضات. حيث ان هوكشتاين، اعتبر أن هناك فرق بين سطح البحر وداخله، فقال للبنانيين سأعطيكم البلوك 9 ودخل إلى البلوك 8.

تثبيت الحقوق النفطية

إن تثبيت الحقوق النفطية هو بنفس منزلة وأهمية ترسيم الحدود، والخريطة رقم 5 أعلاه تشير إلى ان الخط الداخل في البلوك 9، يبعد عن الحدود للمناطق المتنازع عليها 25 كلم^2، والذي عملت توتال في إطاره، عندما تم تلزيمها مع شركة آيني. وعليه لا داعي لانتظار حل موضوع ترسيم الحدود وهي لم تتجاوز الخط الداخل للأراضي اللبنانية. فما هو السبب الذي دفع بتوتال لانتظار المفاوضات، بينما تعمل الشركات الثلاث داخل البلوكات في الأراضي المحتلة لصالح الكيان المؤقت، وهي تبعد عن المناطق المتنازع عليها بنفس المسافة كما تبعد الحقول اللبنانية من الجهة المقابلة. وهنا يدخل عامل الوقت الذي يضغط على اللبنانيين، حيث أن الآخرين يستخرجون الغاز والنفط فيما لا يزال لبنان متأخرا.

التحكيم الدولي

لبنان لا يريد أن يذهب إلى المحكمة الدولية، أو التحكيم الدولي، لأنه لا يعترف بإسرائيل، بل يعتبرها كيان مؤقت محتل، وعدو غاصب. ولكن بإمكاننا الاستفادة من قرار المحكمة الدولية في قضية الصومال وكينيا، حيث قررت فيه أنه لا اعتبار لخط الوسط، في موضوع ترسيم الحدود، وهذه نقطة قوة قانونية لنا.

اليوم دعوة للشركات إلى ترك الحقول في المنطقة المتنازع عليها هناك وجّهها سماحة السيد حسن نصرالله في خطابه، وذلك حتى إنهاء الترسيم، والمسارعة إلى العمل في الحقول الداخلة ضمن الحدود اللبنانية المبتوت بأمرها.

إن إطار المفاوضات يحتاج الى إطار زمني، فيما اخذت المفاوضات حول ترسيم الحدود اللبنانية الفلسطينية (13 سنة).

نقاط الضعف اللبناني في ملف المفاوضات

تتمثل نقاط الضعف اللبنانية

- الشركات عبر المماطلة
- محاولة جر لبنان نحو التطبيع.

طرح هوكشتاين

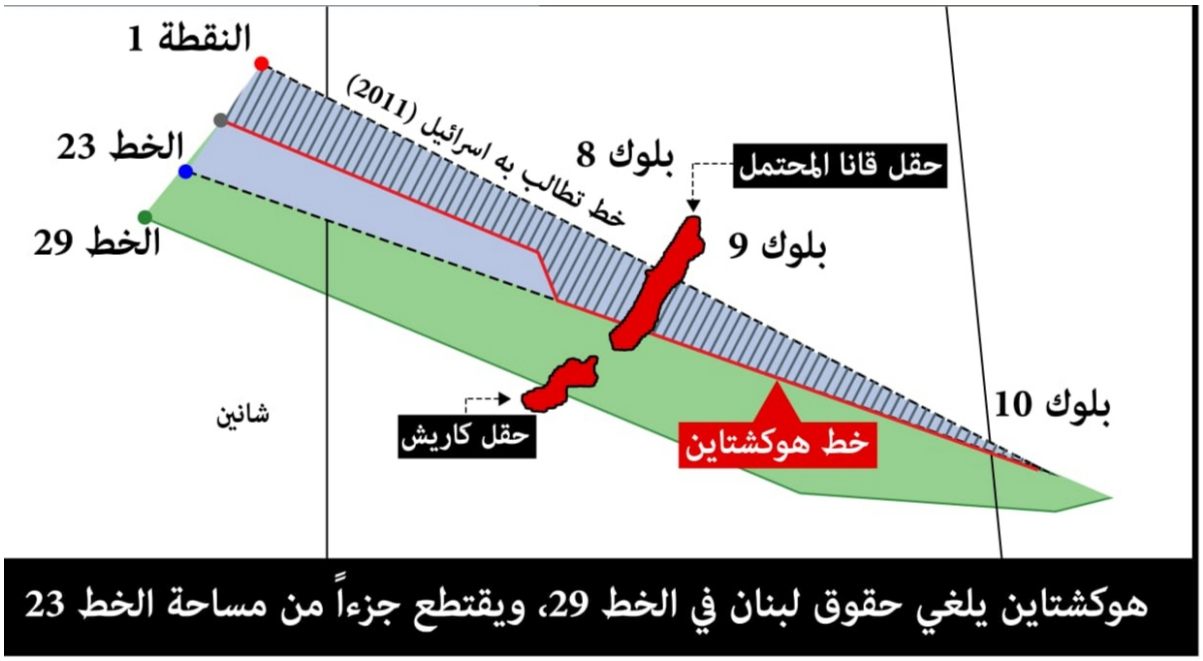

الخريطة أعلاه تسمح فهم ما طرحه هوكشتاين، فلا بد من فهم الطرح الأمريكي الذي يتجدد بطرائق مختلفة:

يتمثل الخط الذي طرحة هوكشتاين بالنقطة 1 حتى بلوك رقم 9، حيث قال للبنانيين سأعطيكم حقل قانا، أعمل ترسيم تحت البحر مختلف عن الترسيم على سطح البحر. لبنان يقول أنه أخذ حقه على سطح البحر، بحسب هوكشتاين، وعليه فإن الأخير سيعمل على فرق بين ما هو على سطح البحر وما هو تحته. حيث يريد المفاوض الأمريكي إعطاء الكيان جزءا من البلوك رقم 8.

- الجدير بالملاحظة أنه في هذه المنطقة يوجد حقل سمي بحقل قانا الموجود هنا، حيث يطرح هوكشتاين حقل قانا مقابل حقل كاريش مع اغفال الحقل 72.
- مع العلم أنه من يقول إن 10 % في كاريش للبنان مخطئ. لبنان له 55 % مقابل لـ 45% لفلسطين المحتلة.
- إن اخراج الخطوط هو للالهاء وهو ليس بريئا.
- لبنان يخرج من أزمته مع حل قضية الغاز وإفساح المجال للاستخراج.

معادلة تثبيت الحقوق اللبنانية

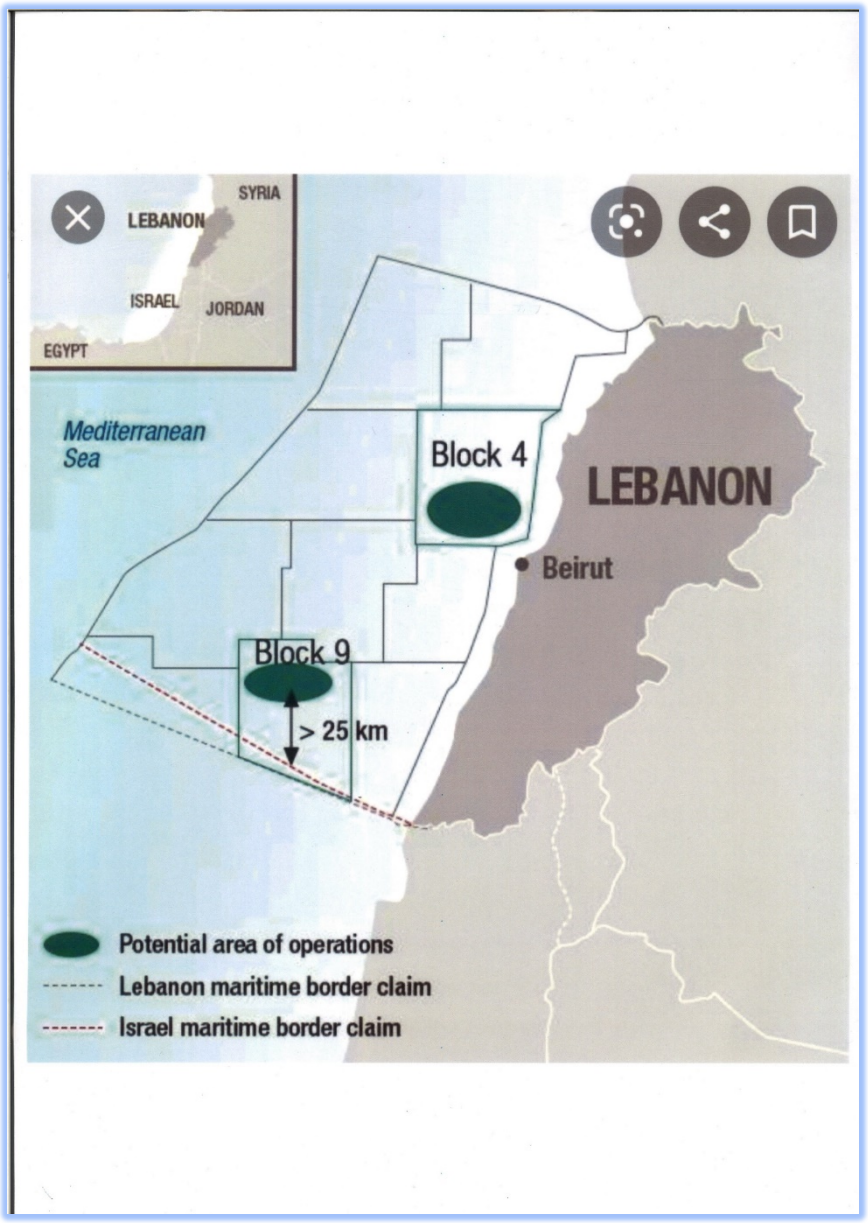

لبنان على مسافة 23 – 24 كلم ولبنان ممنوع عليه الاستخراج وتوتال ترفض التنقيب. في المقابل، يعمل الإسرائيلي على ادخال الحفار FPSO إلى حقل كاريش ويمنعنا من التنقيب.

- أول معادلة تثبيت حقوق هي أن نبدأ بالعمل والتنقيب والاستخراج من الحقل في قانا قبل أن يبدأ الإسرائيلي باستخراج الغاز من كاريش.

- منطقة (كاريش) + الحقل 72 التي تقع بين الخطين 23 و29، تبقى منطقة متنازع عليها، لأنه بمجرد أننا بدأنا استخراج الغاز من الحقل اللبناني في قانا، لا يمكن للشركات أن تقول إنه لا وجود للغاز، لأن شركة Energean والحفار FPSO سيغادر من الحقول المحاذية لفلسطين المحتلة.
- معادلة المقاومة هي عبارة عن إزالة الخطوط الوهمية من السطح، والعمل على الخطوط في قعر البحر.

إن ما يريده الأمريكي هو حرمان لبنان من مبالغ كبيرة تأتي من مرور أنبوب الغاز في الحقل 8.

إن الاتفاق اللبناني على القيمة المالية الضخمة في حقوق الغاز والنفط في المنطق الاقتصادية الخالصة جعل هناك إجماع وطني على هذا الملف.

إن العدو الإسرائيلي يريد أن يؤمن كهرباء لمدة 50 سنة لكيانه، وهم يعملون على منع لبنان من الدخول في ملف النفط وهو ما يجب أن نعمل من أجل الحقوق اللبنانية لإنقاذ اقتصاد لبنان المنهار وقطاع الكهرباء فيه.

الشركات العالمية القادرة على الحفر

تم الترويج أن الشركات الصينية والحفارات الصينية غير قادرة على الحفر في مناطق عميقة 2000 م في الماء، وهذا غير صحيح حيث تستطيع على الحفر على عمق 3000 م. كذلك روسيا غاز برو تستطيع الحفر على عمق 2500 م في قعر البحر. وبالتالي، هناك شركات عالمية قادرة على منافسة الشركات الفرنسية التي يتم حصر العمل اللبناني بها.